



توزعت على 961 صندوقاً تقليدياً و167,5 مليوناً لـ «الإسلامية»

1,13 مليار دينار صافي أصول صناديق الأسهم الكويتية بنهاية 2025

أداء صناديق الأسهم الكويتية في عام 2025				
الصادق	مدير الصندوق	طبيعة الصندوق	صافي قيمة الأصول (بالدينار)	العائد لعام 2025
الرائد للاستثمار	الكويتية للاستثمار	تقليدي	217,402,354	26.81%
الوطنية الاستثماري	الاستثمارات الوطنية	تقليدي	175,387,418	24.93%
المركز للعوائد الممتازة	المركز المالي الكويتي	تقليدي	110,032,516	17.30%
كامكو مؤشر السوق الأول	كامكو للاستثمار	تقليدي	94,662,397	25.00%
وفرة	وفرة للاستثمار الدولي	تقليدي	76,857,423	17.55%
فرصة المالي	المركز المالي الكويتي	تقليدي	70,439,025	21.40%
مصارف للاستثمار	وفرة للاستثمار الدولي	تقليدي	69,402,564	10.08%
المركز للاستثمار والتطوير	المركز المالي الكويتي	تقليدي	55,290,009	16.40%
كامكو الاستثماري	كامكو للاستثمار	تقليدي	37,007,033	20.71%
الأهلي الكويتي	أهلي كابيتال للاستثمار	تقليدي	31,468,889	25.80%
الساحل الاستثماري	الساحل للتقنية والاستثمار	تقليدي	11,336,834	24.02%
الوطني للأسهم الكويتية	الوطني للغروات	تقليدي	4,284,467	26.86%
ثروة الاستثماري	ثروة للاستثمار	تقليدي	3,891,015	22.18%
الرؤية	كمفك	تقليدي	3,496,713	16.00%
إجمالي الصناديق التقليدية 960,958,657				
كامكو الإسلامي	كامكو للاستثمار	إسلامي	57,334,678	27.01%
الفجر	وفرة للاستثمار الدولي	إسلامي	32,434,453	30.77%
بيتك كابيتال للسوق الأول	بيتك كابيتال للاستثمار	إسلامي	24,379,975	27.76%
الكويت الاستثماري	الكويتية للاستثمار	إسلامي	20,577,384	30.02%
المركز الإسلامي	المركز المالي الكويتي	إسلامي	19,788,813	28.30%
الدرج الاستثماري	الاستثمارات الوطنية	إسلامي	9,790,578	22.00%
ثروة الإسلامي	ثروة للاستثمار	إسلامي	3,085,249	28.99%
إجمالي الصناديق المتوافقة			167,391,130	
الإجمالي			1,128,349,787	

للاستثمار، صافي قيمة أصول بلغت 20.6 مليون دينار. وتزامن هذا التوسع في أحجام الأصول مع أداء استثماري قوي خلال عام 2025، حيث سجلت جميع صناديق الأسهم الكويتية التقليدية عوائد إيجابية، مستفيدة من الارتفاع القوي لأسهم الشركات القيادية، ولاسيما في قطاعات البنوك والعقار والخدمات المالية والاتصالات، إذ تراوحت عوائدها ما بين 16٪ و26.9٪. وفي المقابل، حقق مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مكاسب بلغت نحو 21٪ خلال عام 2025، وعلى المسار ذاته، حققت جميع صناديق الأسهم المحلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عوائد قوية خلال العام، تراوحت بين 22٪ و30.8٪. الأول صافي قيمة أصول بلغت نحو 95 مليون دينار. أما في فئة صناديق الأسهم المحلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقد تصدر صندوق كامكو الإسلامي من حيث صافي قيمة الأصول التي بلغت بنهاية عام 2025 نحو 57.3 مليون دينار، يليه صندوق الفجر بصادف قيمة أصول بلغت 32.4 مليون دينار، كما بلغت صافي قيمة أصول صندوق بيتك كابيتال للسوق الأول نحو 24.4 مليون دينار، في حين سجل صندوق الكويت الاستثماري، الذي تديره الشركة الكويتية



صناديق الأسهم المحلية التقليدية التي بلغ صافي أصولها نحو 961 مليون دينار، بما يعادل 85٪ من إجمالي صافي أصول صناديق الأسهم الكويتية. في حين سجلت صناديق الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية صافي أصول بلغ 167.5 مليون دينار، أي ما يعادل 15٪ من إجمالي صافي أصول صناديق الأسهم التي تستثمر في بورصة الكويت. ويلاحظ وجود درجة عالية من التركيز في صناديق الأسهم المحلية التقليدية، حيث تتركز في 8 صناديق كبيرة يتجاوز صافي أصول كل منها 50 مليون دينار، وتشكل مجتمعة نحو 90.5٪ من مجمل صافي قيمة أصول صناديق الأسهم المحلية التقليدية، وتدار هذه الصناديق من قبل شركات كويتية رائدة في إدارة الأصول. ويعد صندوق الرائد للاستثمار، الذي تديره الشركة الكويتية للاستثمار، وتوزعت هذه الأصول على

شهدت صناديق الأسهم الكويتية خلال عام 2025 واحداً من أقوى أعوامها أداءً خلال السنوات الأخيرة، في انعكاس مباشر للتحول الإيجابي الذي شهدته السوق المالية المحلية، مدفوعة بالأداء القوي لبورصة الكويت، وتحسن البيئة الاستثمارية، وعودة الزخم إلى الأسهم القيادية، ما منح الصناديق الاستثمارية مساحةً أوسع لتحقيق عوائد إيجابية شاملة، وجاء هذا الأداء نتيجة تفاعل عوامل سوقية وهيكلية متزامنة، أبرزها تحسن مؤشرات السوق، وارتفاع شهية المستثمرين، إلى جانب الدور المحوري الذي لعبته شركات الاستثمار المحلية في إدارة الصناديق بكفاءة واحترافية عالية، ويزيز في هذا السياق الأداء المتقدم لشركات الاستثمار الكويتية في إدارة صناديق الأسهم، حيث عكست نتائج عام 2025 مستوى ناضجا من الإدارة المؤسسية، والقدرة على قراءة حركة السوق، وحسن توزيع الأصول، والإنفاضة الدقيقة في اختيار الأسهم، مما مكن الصناديق من الاستفادة المباشرة من المكاسب السوقية، كما عزز هذا الأداء ثقة المستثمرين في كفاءة مديري الصناديق المحليين وقدرتهم على التعامل

القطاع شهد تقديم 8787 طلباً.. تم إصدار تراخيص لـ 7623 منها

تأسيس 6178 شركة حرة متناهية الصغر في 2025

الذي شهد تقديم 693 طلباً وإصدار 601 ترخيص وتأسيس 503 شركات جديدة. أما الربع الثاني من العام فقد شهد تقديم 1864 وإصدار 1698 ترخيصاً وتأسيس 1285 شركة جديدة، وبنسبة 21.46٪ من إجمالي طلبات العام، حيث كان أعلى الطلبات في شهر يوليو بواقع 825 طلباً جديداً و721 ترخيصاً جديداً وتأسيس 585 شركة. تلاه شهر مايو بواقع 717 طلباً جديداً و664 ترخيصاً صادراً وتأسيس 487 شركة، ثم شهر يونيو الذي شهد تقديم 503 طلبات وإصدار 474 ترخيصاً وتأسيس 347 شركة جديدة.

وبحسب البيانات الرسمية الصادرة عن «مركز الكويت للأعمال» وإدارة النافذة الواحدة، بوزارة التجارة والصناعة، فقد شهدت طلبات التراخيص الجديدة نمواً ملحوظاً منذ بداية العام حتى نهايته، كان أعلاها خلال الربع الأخير من العام منها. من إجمالي 8787 طلباً تم تقديمها خلال ذلك العام. ويأتي الإقبال المتزايد على هذا القطاع في ظل إيمان شريحة كبيرة من المواطنين بأن المشاريع الحرة تعد طريقاً للعمل والدخل بدلاً من الاعتماد فقط على التوظيف التقليدي أو الرواتب الثابتة، ما يعكس نمواً في الثقافة الريادية والرغبة في الاستقلال المالي لدى شريحة الشباب من الفئتين. وما لا شك فيه أن تحديث وتبسيط إجراءات التأسيس من خلال «مركز الكويت للأعمال» ونظام «النافذة الواحدة»، قد لعبت دوراً رئيسياً في نمو هذا القطاع، خاصة بعد أن خفضت الدولة المدة اللازمة للحصول على التراخيص من أسابيع إلى أيام، وجعلت العملية رقمية وأقل تعقيداً، مما شجع الأفراد أكثر على التقدم بطلبات تأسيس مشاريع حرة ومتناهية الصغر، بعضها يعمل من المنزل وبعضها الآخر من خلال منصات سحبية أو تجمعات أو مقر تجارية مختلفة.

طارق عرابي

شهد قطاع الشركات الحرة متناهية الصغر نمواً مطرداً خلال العام الماضي 2025، الذي تم خلاله إصدار 7623 ترخيصاً تجارياً، تم تأسيس 6178 شركة جديدة منها. من إجمالي 8787 طلباً تم تقديمها خلال ذلك العام. ويأتي الإقبال المتزايد على هذا القطاع في ظل إيمان شريحة كبيرة من المواطنين بأن المشاريع الحرة تعد طريقاً للعمل والدخل بدلاً من الاعتماد فقط على التوظيف التقليدي أو الرواتب الثابتة، ما يعكس نمواً في الثقافة الريادية والرغبة في الاستقلال المالي لدى شريحة الشباب من الفئتين. وما لا شك فيه أن تحديث وتبسيط إجراءات التأسيس من خلال «مركز الكويت للأعمال» ونظام «النافذة الواحدة»، قد لعبت دوراً رئيسياً في نمو هذا القطاع، خاصة بعد أن خفضت الدولة المدة اللازمة للحصول على التراخيص من أسابيع إلى أيام، وجعلت العملية رقمية وأقل تعقيداً، مما شجع الأفراد أكثر على التقدم بطلبات تأسيس مشاريع حرة ومتناهية الصغر، بعضها يعمل من المنزل وبعضها الآخر من خلال منصات سحبية أو تجمعات أو مقر تجارية مختلفة.

7 مليارات دولار كلفة المشروع بحسب الخطط الأولية

تطوير «بتروكيماويات الدقم» يعزز زخم المشاريع الخليجية

7 مليارات دولار، ويرتكز على وحدة تكسير بالبجار تعتمد على لقيم مختلف بطاقة إنتاجية تصل إلى 1.6 مليون طن سنوياً من الإيثيلين، كما يشمل المشروع مصنعاً للبولي بروبيلين بطاقة 280 ألف طن سنوياً، وآخر للبولي إيثيلين عالي الكثافة بطاقة 480 ألف طن سنوياً، إضافة إلى وحدة لإنتاج العطريات ومرافق لتخزين النافثا وغاز البترول المسال (LPG).

وأوضحت المجلة أن الاتفاق يأتي في توقيت حساس يشهد فيه سوق مشاريع النفط والغاز بدول مجلس التعاون الخليجي تزايد الأبناء حول تأجيل أو إلغاء عدد من المشاريع، ما يمنح الاتفاق زخماً إيجابياً ويسهم في رفع مستويات الثقة والتعاون على امتداد سلسلة الإمداد الإقليمية. وبحسب الخطط الأولية، تقدر كلفة مشروع بتروكيماويات الدقم بنحو

علاء مجيد

أفادت مجلة «ميد» بأن توقيع الكويت وسلطنة عمان، خلال الأسبوع الماضي، اتفاقية لتطوير مشروع بتروكيماويات الدقم من شأنه أن ينعش سوق المشاريع في منطقة الخليج، ولاسيما مع تجدد الأمل بإطلاق المشروع الذي يجري التحضير له منذ نحو عشر سنوات.

خلال مشاركته في المنتدى الدولي للتعاون الرقمي «IDCF»

التويجري: «بوبيان» نجح في تطوير حلول مصرفية رقمية تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

والتكنولوجيا، والابتكار، بما يخلق قيمة مستدامة للاقتصاد الرقمي، ويعزز كفاءة الأداء التشغيلي، ويتيح تقديم حلول رقمية مبسطة وآمنة تلبي احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء.

وتطرق التويجري إلى البعد المؤسسي للتحويل الرقمي، مؤكداً أن النجاح في هذا المسار يتطلب تغييراً في الثقافة التنظيمية والعقلية المؤسسية، والاستثمار في فرق عمل مرنة، ودعماً مباشراً من القيادات، مع تحقيق توازن بين الابتكار، والمتطلبات مدروس من رحلة التحول الرقمي، متناداً على أن هذا التعاون لم يعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية لبناء نموذج مصرفي متقدم وقادر على مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع.

وأوضح أن البنوك اليوم لم تعد تكفي دور الزود التقليدي للخدمات، بل أصبحت تعمل كمنصات تتكسر منظومات متكاملة تجمع بين التمويل،



عبدالله التويجري مستمعاً تجربة «بوبيان» في التحول الرقمي ودعم الشركات الناشئة

أكد الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة وبوبيان عبدالله التويجري، أن التحول الرقمي في القطاع المصرفي لم يعد يقتصر على تطوير القنوات أو تبني حلول تقنية، بل أصبح نموذجاً للعمل المتكامل بهدف إعادة صياغة دور البنوك في الاقتصاد الرقمي، وتعزيز قدرتها على تمكين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة كشركاء فاعلين في منظومة التطور للضخامة المالية في العالم. جاء ذلك خلال مشاركة التويجري في جلسة نقاشية بعنوان «الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية كعوامل مساعدة لاقتصاد رقمي يمتاز بالشمول»، ضمن فعاليات المنتدى الدولي للتعاون الرقمي – IDCF، الذي عقد في فندق جيميرا المسيلة – الكويت، على هامش أعمال الجمعية العامة لمنظمة التعاون الرقمي DCO، بمشاركة نخبة من القيادات وصناع القرار وخبراء الاقتصاد الرقمي من مختلف دول العالم، لناقشة أبرز التوجهات التي ترسم ملامح مستقبل الاقتصاد الرقمي، وأوضح التويجري أن تجربة بنك بوبيان في التحول الرقمي انطلقت من قناعة راسخة بأن الرقمنة ليست مجرد أدوات أو اتجاهات تقنية، بل تحول استراتيجي شامل يركز حول العميل، ويستند إلى رحلة رقمية متكاملة تربط بين الخدمات واتخاذ القرار، وتجربة الاستخدام بسلاسة وكفاءة. وأشار إلى أن هذا التحول مكن



عبدالله التويجري مع المشاركين في الجلسة النقاشية

الارتفاع القياسي يتوج عودة الثقة بقطاع التكنولوجيا والرهان المستمر على ثورة الذكاء الاصطناعي

«داو جونز» يتجاوز 50 ألف نقطة لأول مرة.. وترامب: «تهانينا لأمريكا»



«الفرص الجوهري»، مثل الذكاء الاصطناعي، والرقائق، والروبوتات، والأقمار الاصطناعية. وفي هذا السياق، أكد الرئيس التنفيذي لشركة «إنفيديا» جينس هوانغ، أن الطلب على الذكاء الاصطناعي لا يزال «مرتفعاً للغاية»، وأن مستوى الإنفاق مناسب ومستدام. وارتفعت أسهم «إنفيديا»، أكبر شركة مدرجة في البورصة بالعالم بقيمة سوقية تبلغ 4.5 تريليونات دولار، بنسبة 7.9٪ يوم الجمعة. ولم يكن المشهد بعيداً عن سوق الأصول المشفرة، فبعد أسابيع من الهبوط الحر الذي أفقد البيتكوين أكثر من نصف قيمتها منذ ذروة أكتوبر 2025، استعادت العملة الرقمية التماسك مجدداً، بعد أن اقتربت من كسر حاجز 60 ألف دولار نزولاً يوم الخميس، استعادت توازنها لتقف فوق مستوى 70 ألف دولار، مما أدى إلى إشارة إلى المستثمرين بأن موجة الذعر قد بدأت في الانحسار.

يكونا أقوى مما هما عليه الآن». ولم يكن وصول «داو جونز» إلى هذا الرقم القياسي وليد الصدفة، بل جاء نتيجة تضافر قوى شرائية هائلة أعادت الحياة إلى قطاع التكنولوجيا، فبعد أسبوع من النزيف السعري، ارتفع مؤشر S&P 500 بنسبة 2٪، مسجلاً أفضل أداء يومي له منذ مايو 2025. ويمكن السبب الرئيس وراء هذا الارتفاع التاريخي لمؤشر «داو جونز» الصناعي، في قطاع أشباه الموصلات، حيث قفز سهم «إنفيديا» بنسبة 7.8٪، وتبعه سهم «برونكوم» بارتفاع 7.1٪، مما أدى إلى موجة متخوف التراجع التي سادت مطلع الأسبوع. كما أن أحد المحركات الرئيسية لهذا الصعود كان إعلان شركة «أمازون»، التي أكدت نيتها استثمار مبلغ يصل إلى 200 مليار دولار خلال هذا العام، وهذا الاستثمار لا يستهدف التجارة الإلكترونية التقليدية، بل يركز على

وكالات: في لحظة وصفت بالتاريخية في مسيرة الأسواق المالية، نجح مؤشر «داو جونز» الصناعي يوم الجمعة الماضي في تجاوز عتبة 50 ألف نقطة للمرة الأولى منذ تأسيسه، منها أسبوعاً من التقلبات الحادة، ولم يكن هذا الارتفاع مجرد طفرة رقمية، بل جاء تويجاً لعودة الثقة في قطاع التكنولوجيا والرهان المستمر على ثورة الذكاء الاصطناعي وكعاداته في رصد أداء الأسواق، سارع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للإحتفاء بهذا الإنجاز الاقتصادي، حيث نشر عبر منصفته «تروث سوشال» مهناً الشعب الأمريكي بهذا الرقم القياسي، معتبراً هذا الصعود دلالة على نجاح التعريفات الجمركية الأمريكية.

وقال ترامب: «بلغ مؤشر داو جونز الصناعي 50 ألف نقطة لأول مرة في التاريخ. تهانينا لأمريكا». وأضاف: «شكراً لك يا سيد الرئيس، أمناً القومي وأمناً المالي لم